

تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في ظل الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة
The Development of Algerian Non-Hydrocarbon Exports Under the New Economic Strategy

مختار سليم

¹ مختبر الأسواق التشغيل التشريعي والمحاكاة في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت (الجزائر)،

salim.mokhdar@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ النشر: 2025/05/25

تاريخ القبول: 2025/04/18

تاريخ الاستلام: 2025/02/14

ملخص:

المهدف من هذه الدراسة هو تحليل تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل السياسة الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2019-2024)، وترتكز هذه السياسة على ضبط الواردات وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتعديل قانون الاستثمار بما يتماشى مع المعايير الدولية، ومرافقة الكفاءات الوطنية من أجل تجسيد مشاريعهم وابتكاراتهم. خلصت الدراسة إلى أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر عرفت تنوعا وتطورا ملحوظا في معظم القطاعات أبرزها قطاع الصناعات النصف مصنعة، المواد الأولية، والصناعات الغذائية، وهو ما يشير إلى بداية مرحلة جديدة في الاقتصاد الوطني أساسها تطوير القاعدة الصناعية والزراعية والتخلي التدريجي عن التبعية المطلقة لقطاع المحروقات. كلمات مفتاحية: استثمار، تنويع اقتصادي، صادرات خارج المحروقات.

تصنيف JEL: E22, L25, L60

Abstract:

The aim of this study is to analyze the development of Algerian exports outside the hydrocarbons sector in light of the economic policy adopted in Algeria during the period (2019-2024). This policy focuses on regulating imports, diversifying non-hydrocarbon exports, amending investment laws to align with international standards, and supporting national talents in implementing their projects and innovations.

The study concluded that non-hydrocarbon exports in Algeria have witnessed significant diversification and growth in most sectors, particularly in semi-manufactured industries, raw materials, and the food industry. This indicates the beginning of a new phase in the national economy, based on developing the industrial and agricultural base and gradually reducing absolute dependence on the hydrocarbons sector.

Keywords: Investment, Economic Diversification, Non-hydrocarbon Exports.

JEL Classification: E22, L25, L60

1. مقدمة:

يعتبر الانفتاح على الأسواق الخارجية وتشجيع الصادرات من بين الأهداف الاستراتيجية في السياسات الاقتصادية لجميع دول العالم دون استثناء، ويرجع الاهتمام المتزايد بالتنوع الاقتصادي وترقية الصادرات خارج المحروقات لكونهما المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى مساهمة الصادرات في زيادة تراكم رأس المال وخلق الثروة وتوفير احتياطي الصرف من العملات الأجنبية والتأثير بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات وتحسين مستوى دخل المواطنين على المدى الطويل. إن العلاقة الوطيدة بين التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي لا تتم إلا إذا ارتفعت معدلات نمو الصادرات عبر الزمن وتزايدت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمتوسطة والتقنيات الإنتاجية المتطورة.

هناك العديد من العقبات الرئيسية التي غالباً ما تعيق التنوع الاقتصادي في الدول النفطية، بما في ذلك التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الاعتماد المطلق على عائدات النفط، والتأثير السلبي الذي تحدثه عائدات النفط على الحوكمة والمؤسسات، والمخاطر المتعلقة بتأثير عائدات النفط على سعر الصرف الحقيقي (مشاكل العلة الهولندية). كما أن النجاح أو الفشل يعتمد على تنفيذ السياسات المناسبة قبل انخفاض عائدات النفط¹.

لقد سعت الجزائر على مدار أربع عقود سابقة إلى بناء قاعدة صناعية قوية تغنيها عن التبعية الاقتصادية المطلقة لقطاع المحروقات، وذلك بتبني عدة استراتيجيات اقتصادية لتنوع اقتصادها، لكن لم تتمكن من تحقيق الهدف المنشود. مع مطلع سنة 2019 ونظراً للتحديات التي عرفت الجزائر آنذاك على الصعيدين الاقتصادي والسياسي تم اعتماد استراتيجية اقتصادية جديدة تعتمد على ترقية المؤسسات الصغيرة ودعم المؤسسات الناشئة والفكر المقاوِلي في أوساط الشباب وجميع الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيات المتوسطة والعالية، وتشجيع الاستثمار وتحريره من بيروقراطية الإدارة بهدف تنويع الاقتصاد الوطني والرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات.

1.1 إشكالية البحث:

من خلال ماسبق فإن إشكالية بحثنا تتمثل في التساؤل التالي " ما مدى مساهمة الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة في الجزائر في دعم وتطور الصادرات خارج المحروقات؟".

2.1 فرضية البحث:

للإجابة على الإشكالية سنطلق من الفرضية التالية:

تساهم الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة في الجزائر بشكل كبير في تطور وتنويع الصادرات خارج المحروقات من خلال تبني سياسات تنويع القاعدة الاقتصادية.

3.1 أسئلة البحث:

لمعالجة الإشكالية والإمام بجوانب الموضوع سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

- ماهي الأسس التي تقوم عليها الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة؟
- ما أهمية التنوع الاقتصادي في تحقيق النمو؟
- ما هو واقع تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية؟

2. أسس الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة في الجزائر:

1.2 التغيير الجذري لقانون الاستثمار وتحريره من بيروقراطية الإدارة:

نظرا لقصور قوانين الاستثمار السابقة على تحقيق التنوع الاقتصادي المنشود، وعدم استجابتها لتطلعات المستثمرين المحليين والأجانب، وعدم رضى السلطات العليا على نتائج تطبيق تلك القوانين التي لم تحفز المستثمرين على الاستثمار في الجزائر. فحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فقد انخفض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 2.3 مليار دولار سنة 2010 إلى حدود 1.3 مليار دولار سنة 2019، لتتخفص إلى 1.1 مليار دولار سنة 2020، ويرجع ذلك بالأساس إلى مناخ الأعمال السائد خلال الفترة (2010-2018) من جهة وتداعيات جائحة كورونا التي أصابت دول العالم ابتداء من نهاية سنة 2019.

بالنظر إلى هيكل الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر إلى غاية سنة 2020، فقد تم تسجيل تراجع ملحوظ في القطاعات المنتجة خارج المحروقات باستثناء القطاعات ذات المردودية العالية والممتثلة في الطاقة والصناعات الكيماوية والاتصالات والخدمات وصناعة الأغذية والمشروبات، وهو ما أثر سلبا على تحقيق الأمن والتنوع الاقتصادي، مما أدى بالسلطات العليا في البلاد إلى اعتماد استراتيجية اقتصادية أساسها التغيير الجذري لقانون الاستثمار بهدف التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج ومتنوع.

يهدف قانون الاستثمار 18/22 المؤرخ في 28 جويلية 2022 إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تطوير القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة العالية، وتشجيع نقل التكنولوجيا ودعم الابداع والابتكار واقتصاد المعرفة، واستخدام الأساليب التكنولوجية الجديدة في عملية الانتاج، إضافة إلى تحسين مهارات العنصر البشري وتأمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني في الأسواق المحلية والدولية. حيث ركز القانون على مبدئين مهمين هما حرية الاستثمار والشفافية والمساوات في التعامل مع جميع المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب 2.

أ. الضمانات المقدمة للمستثمرين بموجب القانون 18/22:

- بموجب قانون الاستثمار الجديد تم تقديم العديد من الالتزامات والضمانات لفائدة المستثمرين بهدف تحسين مناخ الأعمال في الجزائر وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومن بين أهم الضمانات 3:
- ضمان الاستفادة من أراضي تابعة لأموال الدولة لتجسيد الاستثمارات على أرض الواقع.
- إعفاء المستثمرين من إجراءات التوطين البنكي والتجارة الخارجية بالنسبة للسلع الجديدة والمساهمات العينية الخارجية والمتعلقة بعمليات بنقل الأنشطة من الخارج.
- إمكانية تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه شريطة أن تتساوى قيمته أو تفوق الحد الأدنى المحدد حسب التكلفة الكلية للمشروع.
- حماية حقوق الملكية الفكرية، وإمكانية تحويل المداخل الناجمة عن التنازل أو تصفية الاستثمارات الأجنبية.
- في حالة المنازعات لدى المستثمر الحق في الطعن أمام هيئات تسوية النزاعات الدولية سواء تعلق الأمر بالوساطة أو المصالحة أو التحكيم.
- جميع الاستثمارات محمية من أي آثار محتملة ناتجة عن تعديل أو إلغاء القانون في المستقبل.
- للمستثمرين الحق في التنازل أو التحويل للسلع والخدمات التي استفادت من مزايا قانون الاستثمار الجديد.

ب. المزايا المقدمة للمستثمرين بموجب القانون 18/22:

من أجل الاستفادة من المزايا والأنظمة التحفيزية المنصوص عليها في قانون الاستثمار الجديد يشترط على المستثمر قبل إنجاز استثماره التسجيل لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وبناء على طلبه يمكنه الحصول على امتيازات أحد الأنظمة التحفيزية التالية:

- النظام التحفيزي للقطاعات: يشمل قطاعات النشاط التي تعطيها الدولة الأولوية القصوى والمتمثلة في:

- قطاع المناجم والمحاجر.
- قطاع الصناعات التحويلية الذي يحقق التكامل الأممي والخلفي بين قطاع الصناعة والفلاحة.
- القطاع الفلاحي والصيد البحري وتربية المائيات.
- الصناعات الصيدلانية والبتروكيماوية.
- الطاقات المتجددة.
- اقتصاد المعرفة والتكنولوجيات العالية.

- النظام التحفيزي للمناطق: يشمل المناطق التي تعطيها الدولة الأهمية البالغة للاستثمار من أجل تحقيق التوازن في التنمية والمتمثلة في:

- المناطق النائية والهضاب العليا والجنوب الجزائري.
- المناطق التي تحتوي على ثروات طبيعية تحتاج للاستغلال وتحويلها إلى منتجات تامة ونصف مصنعة.
- المناطق التي تحتاج إلى مرافقة الدولة من أجل تنميتها.

- النظام التحفيزي للاستثمارات المهيكلية: يشمل الاستثمارات ذات الطابع الاستراتيجي التي تستخدم التكنولوجيا العالية وبإمكانها المساهمة في الاندماج في سلسلة القيمة العالية، ولها القدرة الكبيرة على خلق الثروة واستقطاب اليد العاملة الكبيرة وإحلال الواردات وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

بالنسبة للتحفيزات المقدمة للمستثمرين، فكل الأنظمة التحفيزية السابقة الذكر تشترك في نفس الامتيازات في مرحلة الانجاز وهي 4:

- إعفاء السلع المستوردة المتعلقة بإنجاز الاستثمارات من جميع الحقوق الجمركية.
- إعفاء جميع السلع والخدمات المحلية والمستوردة التي تتعلق بإنجاز الاستثمار من الضريبة على القيمة المضافة.
- إعفاء المستثمرين من الرسم على الأشهار العقاري وحقوق نقل الملكية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل وحقوق الامتياز على الأملاك العقارية.

في مرحلة الاستغلال فإن الامتيازات الممنوحة للمستثمرين تختلف وفق المدة الزمنية حسب كل نظام تحفيزي، فبالنسبة لنظام القطاعات فإنه يتم الإعفاء من الضريبة على الأرباح والرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال، وفيما يخص نظام المناطق ونظام الاستثمارات المهيكلية يتم إعفاء الاستثمارات لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال.

2.2 ضبط الواردات ودعم الصادرات خارج المحروقات:

أ. ضبط الواردات:

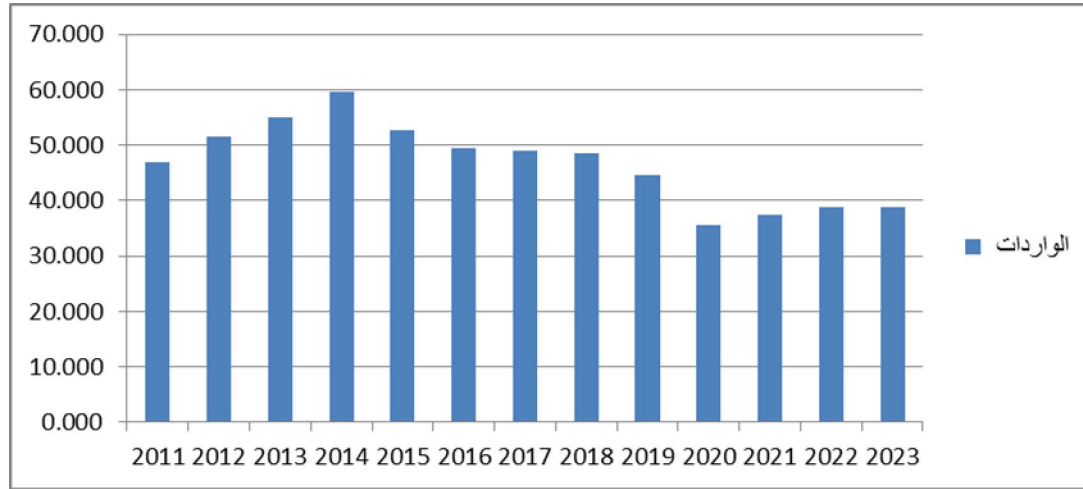
عرفت الفترة (2010-2018) ارتفاعا قياسيا في قيمة الواردات حيث وصلت واردات الجزائر من السلع والخدمات إلى ذروتها سنة 2014 بقيمة 59.7 مليار دولار، وانخفضت بشكل ملحوظ إلى حدود 52.6 مليار دولار سنة 2015، لتستقر بين (48.6 و 49.4) مليار دولار خلال الفترة (2016-2018) 5. ويرجع هذا الارتفاع في الواردات إلى الاستيراد العشوائي الذي عرفته المرحلة حيث كانت السوق الجزائرية بموجب اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية عبارة عن سوق تصريف جميع المنتجات الأوروبية والأجنبية، وهو ما أدى إلى تآكل احتياطي الصرف بصفة مستمرة، حيث انخفض من 144 مليار دولار سنة 2015 إلى حدود 79.88 مليار دولار نهاية ديسمبر 2018. وتعكس الانخفاضات السنوية في احتياطي النقد الأجنبي والمربطة بالعجز في ميزان المدفوعات إلى أن قيمة واردات السلع والخدمات أعلى بكثير عن قيمة الصادرات.

في ظل هذه الوضعية اتخذت السلطات العليا العديد من التدابير التي من شأنها ترشيد عملية الاستيراد مع بداية سنة 2020 والعمل على إحلال الواردات والحد من نزيف العملة الصعبة نحو الخارج وإعطاء الأولوية للمنتوج الوطني وحمايته، مع تحديد قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد وإعطاء الأولوية للمواد الغير منتجة محليا أو تلك المواد واللوازم التي تدخل في عملية انتاج السلع والخدمات، كما تم مراجعة جميع الإجراءات التي تسبق عملية التوطين البنكي للمستوردين بالتنسيق بين مصالح وزارة التجارة والمؤسسات البنكية وإدارة الجمارك. وفي نفس السياق فقد تم اللجوء إلى نظام الحصص ونظام الرخص لتقنين عملية الاستيراد وتشجيع المؤسسات الوطنية على رفع طاقتها الانتاجية من أجل تلبية حاجيات السوق الوطنية بالمنتجات المصنعة محليا، وفي نفس السياق فقد تم استحداث منصة رقمية سنة 2022 لجميع المنتجات المصنعة محليا والمتاحة للاستغلال بهدف ترشيد الواردات.

نظرا لأهمية حماية الاقتصاد الوطني من استنزاف العملة الصعبة عبر الاستيراد تم إصدار مرسوم رئاسي رقم 23-284 المؤرخ في 1 أوت 2023 يتعلق بإنشاء المجلس الأعلى لضبط الواردات، حيث يسهر المجلس على رسم السياسات والتدابير المتعلقة بضبط الواردات وتوجيهها وحماية المنتوج الوطني ليحل محل الواردات، كما يسعى إلى محاربة جميع الممارسات التجارية الغير مشروعة وتضخيم الفواتير عند الاستيراد، إضافة إلى تحديد حاجيات السوق الوطنية من السلع والخدمات بصفة دورية والمتابعة الدورية للمعطيات المتعلقة بالميزان التجاري لاسيما فيما يتعلق بالاستيراد. لقد كان لهذه الإجراءات والتدابير الاثر الملحوظ على تدنية فاتورة الواردات وهو ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل (1): تطور واردات السلع والخدمات للفترة (2011-2023)

الوحدة: (مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي.

من خلال الشكل يتبين أن واردات الجزائر من السلع والخدمات عرفت مستويات عالية خلال الفترة (2011-2019) حيث تراوحت قيمتها بين (44.6 و 59.7) مليار دولار، لكن ابتداء من سنة 2019 سجلت الواردات تراجعاً ملحوظاً تحت عتبة 38.9 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى تأثير جائحة كورونا على حركة التجارة الخارجية من جهة ومن ناحية أخرى إلى القيود الصارمة التي فرضتها السلطات على ترشيد وعقلنة الاستيراد بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والحفاظ على احتياطي الصرف. ومن أهم العناصر التي شهدت تراجعاً في قيمة الواردات نجد منتجات الطاقة التي انخفضت من 1.3 مليار دولار سنة 2019 إلى عتبة 890 مليون دولار سنة 2020 لتستمر في التراجع إلى حدود 580 مليون دولار خلال الفترة (2021-2023)، زيادة إلى انخفاض قيمة واردات التجهيزات الفلاحية والتجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية ومواد البناء خلال نفس الفترة.

ب. دعم الصادرات خارج المحروقات:

عرفت التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019) وضعية كارثية مع استمرار العجز التجاري وعدم قدرة الصادرات على تمويل عملية الاستيراد، وهو الأمر الذي أدى إلى تغطية العجز عن طريق احتياطي الصرف لتمويل الواردات من السلع والخدمات، فجميع الخطط والجراءات المطبقة خلال ثلاث عقود سابقة بقيت مجرد شعارات وإنجازات وهمية على أرض الواقع، مما أدى بالسلطات العليا إلى رسم استراتيجية جديدة بمهدف تعزيز الصادرات خارج المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك بتشجيع الاستثمار في المجال الفلاحي والصناعي من خلال استرجاع العقار الغير مستغل ومنحه للمستثمرين الحقيقيين، كما عرفت المرحلة (2020-2023) إعادة بعث نشاط وتأهيل المؤسسات العمومية الاقتصادية واسترجاع تلك المؤسسات التي تم التنازل عنها في إطار الخصوصية من أجل تطوير النسيج الصناعي.

في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات تم اعتماد عدة إجراءات تحفيزية لفائدة المصدرين من خلال الصندوق الخاص بترقية الصادرات، وذلك بالتكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية، وتكاليف مشاركة المؤسسات ونقل منتوجاتها للمعارض والصالونات في الخارج، حيث يتم التكفل بجميع التكاليف في حالة المشاركة في المعارض الدولية الاستثنائية التي تخضع لقرار السلطات العليا، وفي حالة المشاركة الفردية في المعارض الغير مدرجة في البرنامج الرسمي للجزائر يتكفل الصندوق ب 50% من إجمالي النفقات، أما إذا كانت المعارض مدرجة ضمن البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر فإن

الصندوق يتكفل ب 80% من إجمالي التكاليف. بالنسبة المصدرين الفعليين فإن صندوق ترقية الصادرات يقدم إعانات تصل إلى 50% من تكاليف النقل الدولي والشحن والمناولة للمنتجات الفلاحية القابلة للتلف والتمور، ونسبة 25% من التكاليف المتعلقة بالنقل الدولي بعيد الوجهة للمنتجات الغير فلاحية⁶. أما فيما يخص التحفيزات المالية فقد أصدر البنك المركزي جملة من الإجراءات تخص المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة بهدف تجسيد الرغبة في تشجيع الصادرات خارج المحروقات، حيث يمكن للمصدرين الحصول على كامل إيراداتهم من العملة الصعبة الناتجة عن عملية التصدير، كما يمكن استخدام 80% من عائدات الصادرات لاستيراد السلع والخدمات الضرورية لنشاط المؤسسة، ونسبة 20% لتمويل أنشطة دراسة الأسواق الخارجية وترويج أنشطة التصدير.

3.2 دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة:

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات يعتبر التحدي الكبير والرهان الحقيقي الذي يجب تحقيقه من طرف السلطات الجزائرية، خاصة في ظل الصعاب الاقتصادية المرتبطة بمخاطر التخلي التدريجي عن البترول في عمليات التنمية في العالم، وإشكالية التنوع الاقتصادي الذي لم يرى النور منذ عدة عقود⁷. ففي ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال الفترة (2015-2020)، تم تبني استراتيجية اقتصادية تعتمد على أساس تنمية المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة باعتبارها العنصر الفعال لتحقيق التنمية وخلق الثروة وتحقيق التنوع الاقتصادي. وتتمثل الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها أداة فعالة في محاربة البطالة واستقطاب اليد العاملة، كما تساهم في إحلال الواردات وتلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات من خلال الرفع من حجم الانتاج، زيادة عن ذلك فإنها تساهم في تحقيق التوازن الجهوي والاقليمي من حيث التنمية الاقتصادية لقدرتها على سرعة الانتشار⁸.

بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها على المستويين المحلي والدولي تم تسجيل عدة مشاريع تعاون مع هيئات دولية وشركاء أجانب، فالمشروع الأول يطلق عليه " برنامج دعم التنوع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال (PADICA) بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي يمتد خلال الفترة 2019-2024 بقيمة حوالي 18 مليون أورو، ويهدف إلى رفع مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني من خلال تطوير الصناعات الميكانيكية، والصناعات الغذائية والإلكترونية والكيمياوية، وصناعة النسيج والجلود، والصناعات الكهرومترية، والصناعات المنجمية والبلاستيك، أما المشروع الثاني فيسمى "ابتكار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" (INNODEV) سنة 2020 في إطار الشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، حيث يهدف إلى تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم نظامها البيئي وابتكارها وتنافسيتها، زيادة عن ذلك تم اطلاق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PAD-PME)، ومن بين أهدافه تقوية سياسة الدعم والمرافقة التقنية، ودعم آليات الحوار بين ممثلي القطاع الخاص والمؤسسات العمومية.

كما عرفت سنة 2020 ظهور مفاهيم جديدة مرتبطة بالمؤسسات الناشئة وذلك من خلال صدور المرسوم التنفيذي 20-254 المتضمن انشاء اللجنة الوطنية المكلفة بمنح علامة مؤسسة ناشئة"، " مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال"، وتسهر على ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة وتشخيص المشاريع المبتكرة. وتتولى حاضنات الأعمال بموجب المرسوم 20-254 مهام مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها من خلال⁹:

- توطین المؤسسات الناشئة مع تزويدها بمساحات عمل مهيأة.
- المرافقة التامة لحاملي المشاريع خلال جميع مراحل إنشاء مؤسساتهم.
- مساعدة المؤسسات الناشئة في دراسة السوق ومخطط الأعمال ومخطط التمويل.

- السهر على ضمان تكوين أصحاب المشاريع من الجانب القانوني والمحاسبي وإدارة الأعمال.
 - تمكين حاملي المشاريع من جميع الوسائل اللوجستية والمتمثلة في العتاد والانترنت والأدوات المكتبية اللازمة.
 - مرافقة المؤسسات الناشئة التي تمت الموافقة على احتضانها لإيجاد مصادر التمويل والولوج للأسواق.
- لقد كان للتوجه الاقتصادي الجديد الأثر الكبير على بعث نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أواخر سنة 2022 حوالي 1359803 مؤسسة في حين لم تكن تتعدى 1193339 مؤسسة سنة 2019، أي بزيادة قدرها حوالي 14%، كما بلغت حصة القطاع الصناعي من الاستثمارات سنة 2022 نسبة 50%، زيادة على ذلك فقد عرفت المؤسسات الناشئة ابتداء من سنة 2022 تطورا ملحوظا، فحسب موقع (Startupranking) المتخصص في اكتشاف المؤسسات الناشئة عبر العالم، فقد احتلت الجزائر المرتبة 18 عالميا والثانية إفريقيا بعد نيجيريا سنة 2023 من حيث عدد المؤسسات الناشئة والذي بلغ 811 مؤسسة، في حين كانت خارج التصنيف قبل سنة 2019، وهو ما يعطي التفاؤل بشأن مستقبل تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري في آفاق سنة 2030.

4.2 التركيز على اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الاتصال:

يعتبر اقتصاد المعرفة توجهها عالميا حديثا تسعى جميع دول العالم إلى الاستفادة منه والتحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد التكنولوجيا والمعلومات، ومن انتاج السلع والخدمات إلى إنتاج المعلومات بالاعتماد على كفاءة رأس مال العنصر البشري¹⁰، وحسب (Walter Powell & Kaisa Snellman) فإن اقتصاد المعرفة يتمثل في انتاج السلع والخدمات القائم على الأنشطة المعرفية المكثفة التي تساهم في تسريع التقدم العلمي والتكنولوجي بالاعتماد على القدرات الفكرية عوض الثروات الطبيعية مع دمج جهود التحسين المستمر عن طريق البحث والتطوير في كل مراحل العمليات الانتاجية¹¹. لقد سعت الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية جاهدة لتشجيع التوجه نحو اقتصاد المعرفة كتوجه استراتيجي جديد لتحقيق التنويع الاقتصادي حيث تم لأول مرة استحداث وزارة منتدبة لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، وتأسيس المجلس الأعلى للابتكار من أجل تعزيز الابداع والابتكار لدى الكفاءات الوطنية، كما تم ولأول مرة في تاريخ الجزائر إنشاء مراكز دعم المقاولات وحاضنات الأعمال على مستوى الجامعات الجزائرية بهدف فتح المجال أمام الكفاءات من طلبة وباحثين ومرافقتهم لتجسيد مشاريعهم البحثية وابتكارهم على أرض الواقع. وتشير إحصائيات المعهد الوطني للملكية الصناعية إلى تطور طلبات براءات الاختراع من 636 سنة 2019 إلى 1118 طلب سنة 2022، وتطور طلبات العلامات التجارية الذي شهد قفزة نوعية من 6479 سنة 2019 إلى 8654 طلب سنة 2022، وهو ما يعكس التطور الديناميكي الذي يعرفه مجال التحول نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

3. أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق النمو:

يعتبر التنويع الاقتصادي عنصرا أساسيا من عناصر التنمية الاقتصادية في أي بلد يسعى إلى تنويع هياكله الإنتاجية وتجارته الخارجية، وغالباً ما يرتبط الافتقار إلى التنويع الاقتصادي بالتعرض للصدمات الخارجية التي يمكن أن تؤثر سلباً على آفاق النمو الاقتصادي في المدى الطويل¹²، كما يساهم التنويع الاقتصادي في التخفيف من حدة المخاطر ذات الصلة بالتقلبات السعرية للصادرات في الأسواق الخارجية ويزيد من قدرة الدول على تمويل وارداتها أو عملياتها المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في حالة تدني أسعار المنتجات المصدرة¹³. ومن بين المبررات والدوافع التي تدفع الدول نحو تنويع اقتصادها يتم تلخيصها فيما يلي:

- يساهم التنوع الاقتصادي في التخفيف من خطر الانكشاف الاقتصادي الناتج عن الاعتماد على منتجات محدودة.
- يساهم التنوع الاقتصادي في خلق ميادين تجارية خارجية ذات استقرارية أكثر فيما يرتبط بالواردات حيث أنه من الملاحظ على الدول النفطية أنها تستورد أغلب احتياجاتها الصناعية والغذائية مما يجعل هاته الدول معرضة إلى مجموعة من الأخطار مع البلدان خارجيا.
- يؤدي التنوع الاقتصادي إلى الرفع من القيمة المضافة والتسريع من وتيرة النمو الاقتصادي¹⁴.
- يساهم التنوع في تحقيق الأمن الاقتصادي والغذائي بصفة دائمة وحماية البلدان من الصدمات الناتجة عن الازمات الاقتصادية والسياسية الدولية، أو الصحية كما هو الحال في جائحة كورونا.
- يحقق الاستقرار الاقتصادي ويحد من المخاطر المرتبطة بالصدمات الخارجية والتقلبات الدورية ويؤدي إلى مرونة سوق العمل ورأس المال¹⁵.
- يعزز التكامل ويقوي الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أن العلاقة الوطيدة بين مختلف القطاعات الاقتصادية تعتبر من أهم النتائج التي يحققها التنوع الاقتصادي¹⁶.
- يساعد التنوع الاقتصادي على استيعاب رأس المال البشري والكفاءات الوطنية والرفع من الإنتاجية.
- يساهم التنوع في الحد من تذبذب مستوى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن التركيز على إنتاج عدد محدود من المنتجات يؤدي إلى عدم استقرار مستوى الناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، في حين أن تنوع القاعدة الاقتصادية يحسن من مستوى الناتج المحلي الإجمالي ويؤدي إلى تطور معدل النمو الاقتصادي بصفة مستمرة.

4. تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات:

1.4 هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2018-2023):

تشكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وفق تصنيف البنك المركزي الجزائري من ستة محاور رئيسية وتتمثل في السلع الغذائية والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة، والتجهيزات الفلاحية والتجهيزات الصناعية، والسلع الاستهلاكية الأخرى الغير مصنفة ضمن السلع الغذائية، ولمعرفة تطور الصادرات خارج المحروقات نستعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2018 - 2023):

(الوحدة: مليون دولار)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
428	269	576	437	408	373	السلع الاستهلاكية الغذائية
256	263	182	71	96	93	المواد الأولية
3977	5086	3486	1287	1445	1626	المواد نصف المصنعة
3	2	1	0	0	0	التجهيزات الفلاحية
45	84	188	77	83	90	التجهيزات الصناعية
67	111	63	37	36	33	السلع الاستهلاكية الأخرى

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2018 و2023.

إن أهم ما يميز الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2018-2023) هو أنها تعتمد بشكل كبير على السلع الاستهلاكية الغذائية والمواد نصف مصنعة والمواد الأولية، حيث عرفت صادرات المواد الغذائية مستويات مرتفعة

خلال الفترة (2019-2023) مقارنة بالفترة (2015-2018) حيث لم تكن تتجاوز عتبة 373 مليون دولار ، كما عرفت سنة 2021 ارتفاعا قياسيا في صادرات المواد الغذائية لتتخفص ابتداء من سنة 2022 وذلك راجع لتقليص تصدير بعض المنتجات الغذائية نتيجة الطلب المحلي الكبير عليها وارتفاع اسعارها في السوق الوطنية نتيجة الندرة المرتبطة بالتصدير، بالمقابل فقد عرفت صادرات المواد الأولية قفزة نوعية ابتداء من سنة 2022 بزيادة قدرها 45% مقارنة بسنة 2021، وترتبط هذه الزيادة بالدرجة الأولى بانتعاش صادرات المواد الأولية المنجمية، وما هو ملاحظ من خلال الجدول فإن صادرات المواد النصف مصنعة هي التي حققت أكبر نسبة في هيكل الصادرات خارج المحروقات تراوحت بين 67% و 87% خلال الفترة (2018 - 2023) بفضل تطور صادرات الصناعات البتروكيمياوية وصناعات الحديد والصلب وصناعات مواد البناء. زيادة على ذلك فقد سجلت صادرات التجهيزات الفلاحية مستويات متزايدة في قيمة الصادرات، حيث تراوحت بين 1 مليون دولار و 3 مليون دولار خلال الفترة (2021-2023) في حين انها كانت منعدمة قبل سنة 2021.

بالنظر إلى تناقص نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات من 93% سنة 2018 إلى حدود 89% سنة 2023، فإن ذلك يشير بوضوح إلى أن الاقتصاد الجزائري عرف خلال السنوات القليلة الماضية حركة إيجابية فيما يتعلق بتنوع الصادرات خارج المحروقات، حيث بلغت نسبة الصادرات خارج المحروقات حوالي 11% سنة 2022 في حين لم تكن تتجاوز عتبة 6% قبل سنة 2018.

إن هذه الأرقام المحققة، ما هي إلا دليل على أن السياسة الاقتصادية في الجزائر التي تركز على التنوع الاقتصادي بدأت نتائجها في الظهور، وهو ما تعكسه قيمة الصادرات خارج المحروقات التي تراوحت بين 1.9 مليار دولار و 5.8 مليار دولار خلال الفترة (2020-2023) حسب احصائيات البنك المركزي الجزائري.

2.4 حصة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة 2015 - 2024:

تعتبر حصة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات من بين المؤشرات المهمة في تحديد مدى تنوع الصادرات حيث كلما كانت النسبة كبيرة يدل ذلك على التنوع الكبير والعكس. لمعرفة سلوك الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال فترة الدراسة نستعين بإحصائيات البنك الدولي كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول 2: نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (2015-2023)

2019	2018	2017	2016	2015	نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات
5.9	5.4	4	4.7	4.3	
2024	2023	2022	2021	2020	
-	9.1	9.1	11.8	8.7	

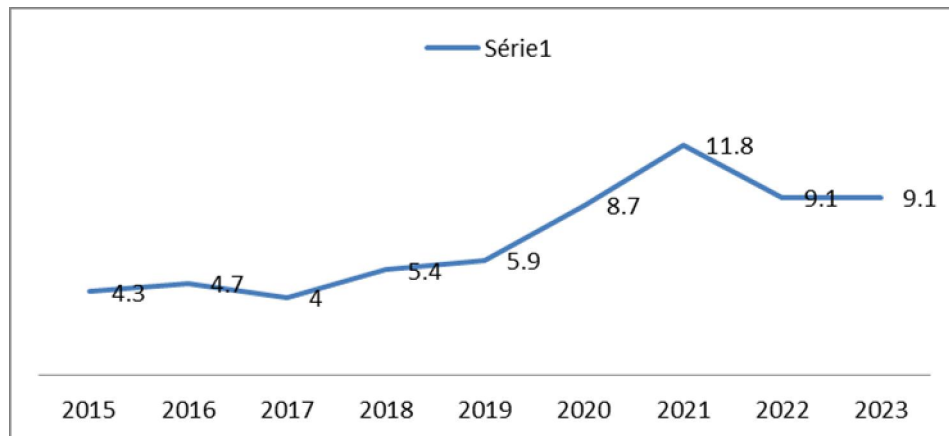
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2018 و 2023.

من خلال البيانات أعلاه فإن نسب مساهمة صادرات القطاع الاقتصادي الجزائري خارج قطاع المحروقات في الصادرات الإجمالية بلغت مستويات متدنية خلال الفترة 2015-2017 ولم تتجاوز عتبة 4.7 %، حيث تراوحت الصادرات السنوية خلال هذه الفترة بين 1.3 و 1.4 مليار دولار، لكن بالمقابل عرفت الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2018-2019 تحسنا طفيفا بارتفاعها إلى حدود 5.9 %، ويرجع ذلك إلى ارتفاع صادرات المواد الغذائية من 350 مليون دولار سنة 2017 إلى 408 مليون دولار سنة 2019، كما عرفت الفترة تحسن ملحوظ في صادرات المواد الأولية والمواد النصف مصنعة والتجهيزات الصناعية والمواد الاستهلاكية الغير غذائية.

ابتداء من سنة 2020 فقد حققت الجزائر نموا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة حيث تراوحت نسب الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات بين 8.7% و 11.8% كأعلى نسبة سنة 2021 وذلك راجع إلى مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات والتوجه نحو الأسواق الأفريقية في عملية التصدير، كما ارتفعت صادرات المواد الفلاحية من 247 مليون دولار سنة 2015 إلى حدود 485 مليون دولار سنة 2021 زيادة إلى انتعاش صادرات المواد المصنعة والتي ارتفعت من 990 مليون دولار سنة 2016 إلى حوالي 5.6 مليار دولار سنة 2022 وارتفاع صادرات الحديد والصلب من 5 مليون دولار سنة 2015 إلى حدود 980 مليون دولار سنة 2022، زيادة على ذلك فقد شهد قطاع الصناعات الكيماوية قفزة نوعية من حيث الولوج للأسواق الأجنبية حيث ارتفعت صادراته من 777 مليون دولار سنة 2017 إلى حدود 3.8 مليار دولار سنة 2022 بنسبة زيادة قدرها 491%، في حين لم تتجاوز صادرات هذا القطاع سنة 2010 عتبة 312 مليون دولار، كما عرفت صادرات آلات ومعدات النقل تطورا ملحوظا بارتفاعها من 18 مليون دولار سنة 2015 إلى حدود 100 مليون دولار سنة 2023، بزيادة قدرها 555% .

إن هذا التطور في تنويع الصادرات يرجع إلى السياسة الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الدولة خلال السنوات الأخيرة وذلك برفع القيود عن الاستثمار المحلي والأجنبي ومرافقة المشاريع الاستثمارية من خلال محاربة ظاهرة البيروقراطية التي أنهكت الاقتصاد الجزائري، ورفع التجميد عن نشاط جميع المؤسسات الخاصة واسترجاع المؤسسات العمومية التي تم التخلي عنها في إطار الخصوصية، مما أدى إلى خلق ديناميكية في الاقتصاد والرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات إلى حدود 6 مليار دولار سنة 2023، ويتوقع الخبراء أن نسبة الصادرات خارج المحروقات خلال السنة الجارية 2024 قد تفوق 7 مليار دولار لتبلغ حوالي 29 مليار دولار في آفاق سنة 2030. ولمعرفة تطور الصادرات خارج المحروقات نستعرضه من خلال الشكل التالي:

الشكل 2: نسب الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات للفترة (2015-2023)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

5. تحليل النتائج:

من خلال المعطيات السابقة فإن جميع المؤشرات تدل على أن السياسة الاقتصادية المعتمدة خلال السنوات القليلة الماضية أعطت نتائج إيجابية، حيث سجلت جميع القطاعات انتعاشا ملحوظا سواء من حيث الإنتاج أو التصدير إلى الأسواق الأجنبية. إن بلوغ قيمة الصادرات عتبة 6 مليار دولار وانخفاض متوسط الواردات من متوسط 47.5 مليار دولار خلال الفترة (2015-2018) إلى حدود 38 مليار دولار خلال الفترة (2020-2023) ما هو إلا دليل على التوجه الاقتصادي للجزائر الذي يركز تشجيع الصادرات وإحلال الواردات والتخلي التدريجي عن التبعية المطلقة لقطاع

المحروقات، وهذا ما يشير إلى أن الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة المعتمدة خلال الخمس سنوات الماضية في الجزائر أدت إلى تطور الصادرات خارج المحروقات وتنويعها بفضل توسع النشاط الصناعي والفلاحي في القطاعين العام والخاص.

6. خلاصة:

لقد انتهجت السلطات الجزائرية خلال السنوات القليلة الماضية سياسة اقتصادية جديدة من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري وفك التبعية المطلقة لقطاع المحروقات وذلك بمحاربة البيروقراطية ورفع التجميد عن المشاريع والمؤسسات الاقتصادية بشتى مجالات نشاطها ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تصدير منتجاتها، وهو ما مكن الاقتصاد الوطني من رفع صادراته نحو الأسواق الأجنبية والتي تجاوزت 6 مليار دولار لأول مرة في تاريخ الجزائر. إن استراتيجية تعزيز الصادرات خارج المحروقات لن تتحقق بالشكل المطلوب دون الانخراط في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، حيث من غير الممكن تنفيذ سياسة تصديرية ناجحة بدون الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة في إطار التجارة الحرة مع الدول الأفريقية التي يعتبر أغلب دولها لهم العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية. زيادة على ذلك ينبغي مواصلة الجهود وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال اعتماد سياسة جبائية محفزة ورقمنة الاقتصاد بالشكل الذي يجعل الاقتصاد الوطني أكثر شفافية وجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

7. الهوامش والاحالات:

- ¹ Callen.T, Cherif.R, Hasanov.F, Hegazy.A, Khandelwal.P, **Economic Diversification in the GCC: The Past, the Present, and the Future**. Institute for Capacity Development and Middle East and Central Asia Departmnt, International Monetary Fund, 2014, P 5.
- ² الجريدة الرسمية، قانون الاستثمار 22-18 المؤرخ في 28 جويلية 2022، العدد 50، 2022، ص 9.
- ³ وزارة الصناعة و الانتاج الصيدلاني (تصفح الموقع يوم 2024/07/10). <https://www.industrie.gov.dz/>.
- ⁴ الجريدة الرسمية، قانون الاستثمار 22-18 المؤرخ في 28 جويلية 2022، العدد 50، 2022، ص 9.
- ⁵ Banque d'Algerie, **Tendance monaitaires et financieres au seconde semestre de 2018, 2019**, P1.
- ⁶ وزارة التجارة و ترقية الصادرات (يوم 2024/07/25) <https://www.commerce.gov.dz>
- ⁷ عماري جمعي، (2011)، استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص191.
- ⁸ علوني عمار، واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وتنوعها حالة الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 6، العدد 1، جامعة سطيف1، الجزائر، 2021، ص 397.
- ⁹ الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، العدد 55، 2020، ص12-13.
- ¹⁰ سابق نسيم، موقع الجزائر من اقتصاد المعرفة من خلال مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 3، جامعة باتنة1، الجزائر، 2023، ص 394.
- ¹¹ Walter Powell, & Snellman Kaisa, **The knowledge economy**, Annual Review of sociology, N° 30, 2004, P 201.
- ¹² world banque groupe, **Ecomomic diversification, leçons from practice**, 2019, P136.
- ¹³ Andsodrlin, & Bertheelemy, **The role Capital Accumulation Adjstmet and Structural Change for Economic Take-off .Empirical Evidence for African Growth Episodes**, World Development, vol 29, N°2, 2001, P 330.
- ¹⁴ بن با جلول، (2019)، التنوع القطاعي وأثره على معدلات النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للدول: الجزائر، الامارات والسعودية خلال الفترة (1996-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2019-2020، ص19.
- ¹⁵ Abdel-Rahman, A.-M. **Economic diversification in the kingdom of Saudi Arabia**. Riyadh: King Saud university, 2001, P 5.
- ¹⁶ الحجري محمد عبد الناصر، تطور الاقتصاد العماني خلال أربعة عقود (1970-2010) توثيق - تحليل - تقسيم، مطابع الريان، عمان، 2010، ص155.